Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Sup Issue 12 (2025) • P: 38 - 23
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

Turkey's Political Role in the Middle East and Its Repercussions on the Syrian State

Mr. Ali Khidr Matar

Faculty of Law | Political & Administrative Sciences | Islamic University of Lebanon

Received: 09/08/2025

Revised: 27/08/2025

Accepted: 21/09/2025

Published: 30/12/2025

* Corresponding author: matarj79@gmail.com

Citation: Matar, A. KH. (2025). Turkey's Political Role in the Middle East and Its Repercussions on the Syrian State. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(12S), 23 – 38. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M110825

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The political role of Turkey in the Middle East has undergone a radical transformation, shifting from a "zero problems" policy to a more interventionist and decisive approach. This change is driven by a strategic vision to bolster its regional influence. The study is based on the premise that this transformation is not merely a reaction to events but is part of the "Neo-Ottomanism" principles adopted by the Justice and Development Party (AKP) under the leadership of Recep Tayyip Erdoğan, capitalizing on the vacuum left by regional conflicts.

The research focuses on the profound effects of Turkish intervention on the Syrian state, where it led to the fragmentation of Syrian territories by establishing direct military zones of influence, thus weakening the central government's sovereignty. It also contributed to demographic changes, as military operations resulted in population displacement and the settlement of other groups, raising serious questions about the future of Syrian unity.

The study clarifies that Turkish intervention has complicated the conflict, turning Syria into an arena for competition among major regional and international powers (Turkey, Russia, Iran, and the United States), which has made finding a comprehensive political solution more difficult. The research also shows that Turkey has used economic and ideological tools to enhance its influence.

In conclusion, the study affirms that Turkey's presence in Syria has become a fixed reality and a structural factor that must be considered in any future settlement. Understanding this complex role is key to comprehending the future landscape of the region.

Keywords: Turkish role, Turkish foreign policy, Middle East, Syrian crisis.

الدور السياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط وتداعياتها على الدولة السورية

أ. علي خضر مطر

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية | الجامعة الإسلامية في لبنان

المستخلص: شهد الدور السياسي التركي في الشرق الأوسط تحولًا جذريًا، من سياسة "صفر مشاكل" إلى نهج أكثر تدخلًا وحسمًا، مدفوعًا برؤية استراتيجية لتعزيز النفوذ الإقليمي. تستند هذه الدراسة إلى فرضية أن هذا التحول ليس مجرد استجابة للأحداث، بل هو جزء من مبادئ "العثمانية الجديدة" التي تبناها حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، مستغلًا الفراغ الذي خلفته الصراعات الإقليمية.

ركزت الدراسة على التأثيرات العميقة للتدخل التركي على الدولة السورية، حيث أدى إلى تجزئة الأراضي السورية من خلال إنشاء مناطق نفوذ عسكري مباشر، مما أضعف سيادة الدولة المركزية. كما أسهم في تغيير الخريطة الديموغرافية عبر عمليات عسكرية أدت إلى نزوح السكان وتوطين مجموعات أخرى، مما يثير تساؤلات جدية حول مستقبل الوحدة السورية.

أوضحت الدراسة أن التدخل التركي قد عقّد الصراع بتحويل سوريا إلى ساحة لتنافس القوى الكبرى والإقليمية (تركيا، روسيا، إيران، الولايات المتحدة)، مما زاد من صعوبة إيجاد حل سياسي شامل. كما بيّنت أن تركيا استخدمت أدوات اقتصادية وأيديولوجية لتعزيز نفوذها.

وفي الختام، أكدت الدراسة أن الوجود التركي في سوريا بات حقيقة ثابتة وعاملًا بنيويًا يجب أخذه في الحسبان في أي تسوية مستقبلية، وأن فهم هذا الدور المتشابك هو مفتاح لفهم المشهد المستقبلي للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الدور التركي، السياسة التركية الخارجية، الشرق الأوسط، الأزمة السورية.

المقدمة:

في قلب منطقة الشرق الأوسط، حيث تتشابك المصالح وتتصارع القوى، برز الدور السياسي التركي كعنصر فاعل ومؤثر، خاصة بعد التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة مع انطلاق ما يسمى بـ "الربيع العربي". لم يعد موقع تركيا الجغرافي يمثل مجرد نقطة التقاء بين قارتي آسيا وأوروبا، بل تحول إلى منطلق لسياسة خارجية نشطة تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية. هذه السياسة، التي قادها حزب العدالة والتنمية، ابتعدت تدريجياً عن مبدأ "تصفير المشاكل" مع الجيران لتبني نهجاً أكثر تدخلاً، مدفوعةً بدوافع أيديولوجية واقتصادية واستراتيجية. من بين أبرز ساحات هذا التدخل، كانت الدولة السورية التي تحولت إلى مسرح للصراع الإقليمي والدولي.

كانت الأزمة السورية، منذ بدايتها، نقطة اختبار حقيقية للطموحات التركية. ففي البداية، تبنت أنقرة موقفاً داعماً للمعارضة السورية، وقدمت لها الدعم السياسي والعسكري واللوجستي، معتبرةً أن سقوط نظام بشار الأسد يخدم مصالحها الجيوسياسية. ومع تعقد المشهد وتدخل قوى إقليمية ودولية أخرى، تطور الدور التركي من دعم المعارضة إلى التدخل العسكري المباشر، تحت مسمى حماية الأمن القومي التركي، ومكافحة التنظيمات الإرهابية، ومنع قيام كيان كردي مستقل على حدودها. وقد أفضت هذه التدخلات إلى خلق مناطق نفوذ تركية داخل الأراضي السورية، وتغيير التركيبة الديموغرافية في بعض المناطق، مما أثار تساؤلات جدية حول مستقبل وحدة سوريا وسيادتها.

إن تداعيات هذا الدور التركي لم تقتصر على الجانب الأمني والعسكري فحسب، بل امتدت لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أثرت السياسة التركية بشكل مباشر على مسار المفاوضات السياسية الخاصة بالأزمة السورية، وخلقت تعقيدات إضافية أمام أي حل سلمي شامل. كما أن الوجود العسكري التركي، وتأثيره على الأوضاع الإنسانية، أفرز تحديات جديدة تتعلق بملفات اللاجئين والنازحين. هذا البحث يهدف إلى تحليل هذا الدور السياسي التركي وتداعياته العميقة على الدولة السورية، وفهم كيفية تأثير الطموحات الإقليمية لتركيا على مستقبل الاستقرار في المنطقة، من خلال دراسة الدوافع التركية وآليات تدخلها، وتأثيراتها المباشرة على الأوضاع في سوريا، وصولاً إلى استشراف مستقبل العلاقات بين البلدين، وانعكاسات ذلك على المشهد الإقليمي ككل.

أهداف الدراسة:

1- استكشاف الدوافع الأيديولوجية، الاقتصادية، والأمنية التي تحكم السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً تجاه الأزمة السورية.
2- تتبع مسار الدور التركي في سوريا منذ عام 2011، من مرحلة الدعم السياسي للمعارضة إلى التدخل العسكري المباشر، وتحليل التحولات في الاستراتيجية التركية.
3- دراسة الأساليب والأدوات التي استخدمتها تركيا للتأثير على الأوضاع في سوريا، مثل الدعم العسكري، والوجود العسكري المباشر، والتعاون مع فصائل المعارضة، وإنشاء مناطق آمنة.
4- تقييم تأثير الوجود التركي على وحدة الأراضي السورية، والسيادة الوطنية، ومسار الحل السياسي للأزمة، وتأثيره على علاقات سوريا مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى.
5- دراسة الانعكاسات الأمنية للتدخل التركي، مثل الصراعات المسلحة، وتغيير التوازن العسكري على الأرض، بالإضافة إلى التداعيات الإنسانية على السكان المحليين، وقضية اللاجئين والنازحين.
6- تقديم سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات بين تركيا وسوريا في ضوء التطورات الحالية، وتأثير ذلك على مستقبل الاستقرار في المنطقة.

فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من خلال ثلاث فروض وهى **الفرض الأول:** يهدف الدور السياسي التركي في سوريا إلى تعزيز نفوذه الإقليمي من خلال دعم فصائل المعارضة، مما أدى إلى تقويض سيادة الدولة السورية ووحدتها. **الفرض الثاني:** تتأثر السياسة التركية تجاه سوريا بشكل مباشر باعتبارات الأمن القومي التركي، وتحديداً من خلال سعيها لمنع تشكيل أي كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية. **الفرض الثالث**: أدى التدخل العسكري التركي في سوريا إلى تعقيد مسار الحل السياسي للأزمة، مما جعل التوصل إلى حل شامل ودائم أمراً أكثر صعوبة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الدور السياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في سياق الأزمة السورية، لم يعد يقتصر على كونه مجرد فاعل إقليمي يسعى لتحقيق مصالحه، بل تحوّل إلى عامل رئيسي في تعميق الصراع وإطالة أمده، مما أفرز تداعيات خطيرة

ومتعددة الأبعاد على الدولة السورية. وبالتالي، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في: ما هي طبيعة الدور السياسي التركي في الأزمة السورية، وما هي أبرز تداعياته على وحدة الدولة السورية واستقرارها، وكيف أثر هذا الدور على ديناميكيات الصراع الإقليمي والدولي؟

اسئلة الدراسة:

1- ما هي الدوافع الأيديولوجية والأمنية والاستراتيجية التي تحكم السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية؟
2- كيف تطور الدور التركي في سوريا من مرحلة الدعم السياسي إلى التدخل العسكري المباشر؟
3- ما هي أبرز آليات التدخل التركي في سوريا، وكيف أثرت هذه الآليات على التوازن العسكري والسياسي على الأرض؟
4- كيف أثّر الوجود التركي في شمال سوريا على سيادة الدولة السورية ووحدتها، وعلى مسار الحل السياسي للأزمة؟
5- ما هي الانعكاسات الأمنية والإنسانية للتدخل التركي على السكان المحليين وقضية اللاجئين والنازحين؟
6- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة بين تركيا والدولة السورية، وتداعياتها على استقرار المنطقة؟

محددات الدراسة:

- المحدد المكاني:

تتركز الدراسة على الجمهورية العربية السورية باعتبارها مسرحاً رئيسياً لتداعيات الدور السياسي التركي في الشرق الأوسط. وفي إطار ذلك، سيتم التركيز بشكل خاص على مناطق شمال سوريا التي شهدت تدخلاً عسكرياً تركياً مباشراً، وشهدت تحولات ديموغرافية وسياسية عميقة.

- المحدد الزماني:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى 2024. تم اختيار هذه الفترة لأنها تمثل بداية الأزمة السورية، والتي شهدت تحولاً جذرياً في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة، مروراً بتطورات الصراع الرئيسية، وصولاً إلى الوضع الحالي الذي تتشكل فيه ملامح مناطق النفوذ التركي وتداعياتها المختلفة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي النقدي، الذي يهدف إلى تقديم فهم عميق وشامل للدور السياسي التركي في الأزمة السورية وتداعياته. يجمع هذا المنهج بين ثلاث مراحل أساسية: الوصف الدقيق للظاهرة، التحليل السببي للأحداث، والتقييم النقدي للنتائج.

أدوات جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام أداتين رئيسيتين لجمع البيانات وتوثيقها:

التحليل الوثائقي :(Documentary Analysis) تُعد هذه الأداة أساسية في هذا البحث، حيث يتم جمع، وتصنيف، وتقييم مجموعة واسعة من الوثائق والمصادر. تشمل هذه المصادر:

الوثائق الرسمية: مثل خطابات المسؤولين الأتراك وبيانات وزارة الخارجية، وتقارير المؤسسات الحكومية التركية.

التقارير الدولية: الصادرة عن منظمات مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية المعنية.

الأدبيات الأكاديمية: كتب، وأبحاث منشورة في دوريات علمية محكّمة، وأوراق مؤتمرات متخصصة.

المصادر الإعلامية الموثوقة: مقالات تحليلية وتقارير استقصائية من مؤسسات إعلامية ذات مصداقية عالية.

تحليل المحتوى (Content Analysis): سيُستخدم هذا الأسلوب لتحليل كمي ونوعي للمحتوى الوارد في الخطابات والبيانات الإعلامية للقيادات التركية. يتيح ذلك رصد التحولات في الخطاب التركي، وفهم الدوافع والأولويات التي تحكم سياستها تجاه سوريا على مراحل زمنية مختلفة، من "صفر مشاكل" إلى "التدخل المباشر".

معايير اختيار المصادر والوثائق:

لضمان مصداقية الدراسة، سيتم اختيار المصادر بناءً على معايير صارمة:

المصداقية: التأكد من أن المصدر صادر عن جهة رسمية أو أكاديمية ذات سمعة علمية مرموقة.

الصلة: التركيز على المصادر التي تتناول بشكل مباشر سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية.

الشمولية: السعي للحصول على مصادر تمثل وجهات نظر متنوعة (تركية، سورية، دولية) لضمان تحليل متوازن.

مؤشرات الصدق والثبات:

الصدق :(Validity) سيتم التحقق من صدق النتائج من خلال التثليث(Triangulation) ، أي مقارنة البيانات المستقاة من مصادر مختلفة ومتنوعة. فإذا كانت المعلومات متسقة عبر تقارير حكومية وأكاديمية ومصادر إعلامية موثوقة، فإن ذلك يعزز من صدق النتائج واستنتاجاتها.

الثبات (Reliability): يتم ضمان ثبات الدراسة من خلال تحديد خطوات التحليل بشكل منهجي وواضح، مما يسمح لأي باحث آخر بتكرار نفس الخطوات والوصول إلى نتائج مماثلة.

خطوات التحليل المنهجي:

تتبع الدراسة خطوات متسلسلة لضمان التحليل العميق والمنظم:

الخطوة الأولى (الوصف): وصف الظاهرة بشكل دقيق من خلال تجميع البيانات المتعلقة بالتحولات في السياسة الخارجية التركية.

الخطوة الثانية (التحليل): تحليل البيانات المجمعة باستخدام الإطار النظري للدراسة (نظرية العمق الاستراتيجي، الواقعية الكلاسيكية الجديدة، ونظرية الدور الإقليمي) لتفسير الدوافع والأهداف التركية.

الخطوة الثالثة (النقد): تقييم نقدي للنتائج، ومناقشة التناقضات بين الأهداف المعلنة والنتائج على أرض الواقع، وفحص الآثار المترتبة على الدولة السورية على المدى الطويل.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة على الصعيدين العلمي والعملي، نظراً لطبيعة الموضوع وحيويته، وتأثيراته الممتدة على استقرار منطقة الشرق الأوسط.

- الأهمية العلمية:

1. سد فجوة بحثية: تُقدم هذه الدراسة إسهامًا علميًا من خلال تحليل وتوثيق الدور التركي في سوريا، وهو موضوع لا يزال يحظى باهتمام متزايد ولكنه يفتقر إلى دراسات عربية معمقة تجمع بين التحليل السياسي والتاريخي.
2. تطوير الإطار النظري: تُساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بدراسات السياسة الخارجية للدول الإقليمية، ودورها في الصراعات الداخلية، مما يساعد في فهم أعمق للعلاقات الدولية في مرحلة ما بعد "الربيع العربي."
3. تقديم تحليل شامل: تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل للسياسة التركية تجاه سوريا، يربط بين الدوافع الداخلية والخارجية، والأهداف المعلنة وغير المعلنة، مما يُعطي صورة أكثر وضوحًا للأبعاد المتعددة لهذا الدور.

- الأهمية العملية:

1. فهم التحديات الإقليمية: تُساعد نتائج الدراسة صانعي القرار والمهتمين بالشأن السياسي على فهم التحديات التي يفرضها الدور التركي على الأمن القومي العربي، وعلى استقرار المنطقة ككل.
2. توفير بيانات لاتخاذ القرار: تُقدم الدراسة معلومات وبيانات مُحللة قد تكون مفيدة للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في صياغة استراتيجياتها للتعامل مع التداعيات السياسية والإنسانية للأزمة السورية.
3. إثراء النقاش العام: تُسهم الدراسة في إثراء النقاش العام حول مستقبل سوريا والمنطقة، وتُقدم رؤى مبنية على أسس علمية، بعيدًا عن التوجهات الإعلامية أو السياسية المسبقة.

مصطلحات الدراسة

1. الدور السياسي:

يشير إلى مجمل التحركات والإجراءات التي تتخذها دولة ما للتأثير في الأوضاع السياسية لدولة أخرى أو منطقة معينة. يشمل ذلك الدعم الدبلوماسي، والتدخل العسكري، والتأثير الاقتصادي، والدعم الإعلامي والأيديولوجي. في سياق هذه الدراسة، يُقصد به الإستراتيجية التي اتبعتها تركيا في الشرق الأوسط، وتحديداً في سوريا (إبراهيم, 2007)

2. السياسة الخارجية:

هي الإستراتيجية التي تتبناها دولة ما في تعاملاتها مع الدول الأخرى والكيانات الدولية. وهي نتاج لتفاعل عوامل داخلية (مثل الأيديولوجيا السياسية والاقتصاد) وعوامل خارجية (مثل التوازنات الإقليمية والدولية) (النعيمي,2009)

3. التدخل العسكري:

هو استخدام القوة العسكرية من قبل دولة ضد دولة أخرى دون موافقتها. يشمل ذلك العمليات العسكرية المباشرة، أو إقامة قواعد عسكرية، أو دعم وتمويل جماعات مسلحة تعمل بالوكالة. يُعد التدخل العسكري التركي في شمال سوريا مثالاً على هذا المصطلح.

4. النفوذ الإقليمي:

هو قدرة دولة ما على التأثير في الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة جغرافية معينة. تسعى الدول ذات النفوذ الإقليمي إلى تحقيق مصالحها وتوسيع دائرة تأثيرها على حساب الدول الأخرى. (رشوان,2018)

5. تداعيات:

تشير إلى الآثار والنتائج المترتبة على فعل أو حدث معين. في هذه الدراسة، تُعنى "التداعيات" بالآثار السلبية والإيجابية، المباشرة وغير المباشرة، التي خلّفها الدور التركي على الدولة السورية.

6. سيادة الدولة:

مفهوم قانوني وسياسي يعني الحق الحصري لدولة ما في ممارسة سلطتها الكاملة على أراضيها وشعبها دون تدخل خارجي. تُعتبر التدخلات العسكرية الأجنبية أكبر تحدٍ لمبدأ سيادة الدولة.

7. الأطراف الفاعلة:

هم الكيانات والدول والمنظمات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مسار الأزمة. تشمل الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية كل من الحكومة السورية، والمعارضة المسلحة، وتركيا، وروسيا، وإيران، والولايات المتحدة، وغيرها.

8. الأزمة السورية:

هي الصراع الذي بدأ في عام 2011 في سوريا، والذي تطور من احتجاجات شعبية إلى حرب أهلية شاملة، وتدخلات عسكرية متعددة الأطراف، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية، ونزوح ملايين الأشخاص، وتدهور الأوضاع الإنسانية بشكل كارثي.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الخزاعلة(2025) بعنوان"أثر الأزمة السورية على المكانة الدولية لتركيا 2011-2023، إلى تسليط الضوء على الأزمة السورية ومدى تأثيرها على المكانة الدولية لتركيا فى الفترة الزمنية (2011-2023) باعتماد مفهوم الازمة السورية والمكانة الدولية التركية واستخدمت منهج المصلحةالقومية كأداة تحليليةلفهم وتفسير الظاهرة وتوصلت الى النتائج التالية أظهرت الدراسة أن تركيا كانت لاعباً فاعلاص بين القوى التنافسية فى ساحة الصراع من خلال انتهاج سياسة براغماتية تجاه تطورات الآحداث فى الازمة السورية ،ارتكزت على المصلحة القومية التركية وكيفية الحفاظ عليها ، بدأت بتغيير المواقف منذ انطلاق الثورة السورية بدأت بالنصح والمطالبة بغسقاط النظام الى القبول بالمصالحة والتطبيع مع نظام الاسد كما استطاعت أنقرة فرض ادارتها بامتلاكها أوراق القوة، مما شكل تحولا نوعيا فى موازين القوى. (الخزاعلة،2025)

دراسة سنور فيصل عزيز بالاني(2025):بعنوان" التدخل التركي في سوريا بعد 2011: دراسة تحليلية من منظور الو اقعية الإستر اتيجية وتأثيرها على الأمن والعلاقات الإقليمية"

منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011، شهدت سوريا انهيارًا تدريجيًا في مؤسسات الدولة ووظائفها السيادية، مما أدى إلى فراغ استراتيجي في بنية الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، وخلق تحديات وفرص أمام الفواعل الإقليمية والدولية. في هذا السياق، برزت تركيا كفاعل محوري يسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المحيط العربي، مستندة في تحركاتها إلى منطق الواقعية السياسية الذي يركّز على تعظيم القوة الوطنية وحماية المصالح القومية. يتناول هذا البحث الاستجابة التركية لانهيار الدولة السورية من خلال إطار نظرية الواقعية الكلاسيكية، عبر تحليل استراتيجي يجمع بين أدوات التحليل النوعي والمؤشرات الكمية. يركّز البحث على ثلاثة محاور رئيسة: التدخلات العسكرية التركية في الشمال السوري، سياساتها تجاه ملف اللاجئين السوريين، والمسارات الدبلوماسية والأمنية التي اعتمدتها أنقرة لتعزيز نفوذها الإقليمي واحتواء التهديدات. وتشير النتائج إلى أن تركيا انتهجت سياسة خارجية متعددة الأبعاد تمزج بين الردع العسكري، والتحرّك الدبلوماسي، وإعادة التموقع الجغرافي، بما يتلاءم مع أولوياتها الاستراتيجية. كما يُظهر التحليل أن السلوك التركي تأثر بوضوح بمبادئ الواقعية السياسية، من خلال التركيز على حفظ التوازن الإقليمي، احتواء التنظيمات المسلحة العابرة للحدود، والتعامل مع التحديات الناشئة عن التمددات الإقليمية المناوئة. وبهذا، تبدو تركيا قد وظّفت الأزمة السورية كفرصة لإعادة هندسة دورها الإقليمي وفقًا لمصالحها القومية العليا.(بالاني،2025)

دراسة أحمد على جلال (2024): بعنوان اثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي دراسة حالة الفترة من 2011 -2021 ، ان تركيا لم تتغيب عن المشهد السياسي في المنطقة العربية كعنصر ما في السياسات الغربية منذ الحرب العالمية الأولى، فتركيا

كانت البوابة الجنوبية لسياسة احتواء ما كان يسمى الاتحاد السوفييتي، أما اليوم فقد تحولت وبفعل عوامل دولية إلى أهم عنصر في الأمن الخليجي الذي يريد الحلف الأطلسي ضمانه تأمينا لمصادر الطاقة، وقد ازدادت مكانة الخليج في الإستراتيجية التركية أهمية بعدما أدركت أنقرة أن هذه المنطقة تعزز مكانتها الدولية، وهذا التحول لم يكن ممكنا إلا بوصول قيادة مرتبطة بالثقافة الشرقية أعادت توجيه الإهتمام التركي بالشرق مع الحرص على محاولة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي. كما اتضح أن قوة تركيا ليست مرتبطة بوظيفتها الإستراتيجية الجديدة فقط، فتركيا يمتلك نقاط قوة كثيرة، صناعة تقارب في نجاحها الصناعات الأوروبية ونظام اقتصادي متفتح مكنها من تحقيق ميزان تجاري مرموق مع منطقة الخليج، ورغم كل الخطوات العملاقة التي حققها التقارب الخليجي التركي يعمل الطرفان على الإنتقال به إلى مرحلة الجدوى لربط اقتصاديات الجانبين معا، ارتباط قد يفسره الإقبال الخليجي على السياحة في تركيا. (جلال،2024)

أوضحت دراسة لواحظ خليل ابراهيم، ايناس مجبل دليان(2023) بعنوان " الدور التركي ازاء المنطقة العربية بعد العام 2011(المحددات والتحديات)" ازداد الدور التركي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 ، وتبنيه لسياسة خارجية جديدة خاصة مع دول المنطقة العربية ، مما اكد بوجود دور ومكانة فاعلة لتركيا ، وقوة مركزية تحقق استقرار المنطقة ، وتعالج قضاياها وصراعاتها. لكن بعد عام 2011 واندلاع ثورات الربيع العربي في معظم الدول العربية تغيرت سياسة تركيا الخارجية بسبب التحديات التي واجهتها ، والاختلالات التي كانت موجودة خلال هذه الفترة ، والتي أثرت على هذا الدور. يشرح هذا البحث الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية ، ويحدد العوامل الدافعة لهذا الدور وتداعياته بعد عام 2011 ، مع رؤية لمستقبل الدور التركي في هذه المنطقة ، بالإضافة إلى تحديد المحددات والتحديات لهذا الدور. لقد اوضح هذا البحث موقف تركيا من ثورات الربيع العربي ، وماهي الخيارات الاستراتيجية التركية في ظل المتغيرات التي شهدتها معظم دول المنطقة بعد هذه الثورات. (إبراهيم و دليان، 2023)

تقدم دراسة داليا عرفات(2022) بعنوان " التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية-تقييمية" رؤية تحليلية تقييمية للدور التركي في المنطقة، باعتبار تركيا نموذجا للقوة الناهضة المتوسطة التي تسعى للحصول على مكانة دولية كبرى في ظل أحداث دولية متغيرة، وتنطلق الدراسة من افتراض رئيسي مفاده أن الأوضاع الداخلية والأحداث الإقليمية والدولية قد أظهرت عجز التجربة التركية عن تحقيق أهدافها وطموحاتها في ظل بيئة إقليمية تموج بالتحديات. في هذا السياق حاولت الدراسة البحث في آليات التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والصعود الدولي وأدواته واستراتيجياته من خلال وضع منظومة بنيوية أطلقت عليها "منظومة النهوض والعودة التركية" والتي شكلت حجر الأساس في السياسة التركية تجاه المنطقة وفسرت كثير من التحركات التركية تجاه دولها في الآونة الأخيرة. وقد أكدت الدراسة في نتائجها أن التجربة التركية رغم ما حققته من نجاحات إلا أن ما واجهته من صعوبات وتحديات أظهر تجسيدها لإخفاقات القوة الصاعدة في محيطها الإقليمي في ظل فجوة حقيقية بين طموحاتها الإقليمية المتصاعدة وقوتها الذاتية المحدودة. (عرفات، 2022)

عرفت دراسةسفيان مخنف(2018) بعنوان" البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة حالة سوريا (2011 – 2018) " السياسة الخارجية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية تحولا كبيرا منذ وصوله إلى الحكم عام،2002 من خلال ما عرف بـ سياسة تركية "ترتكز على مبدأ صفر مشاكل مع دول الجوار" بصورة عامة ومع سوريا بصورة خاصة، يعني بذلك تعظيم التعاون مع دول الجوار وإحراز علاقات متقدمة معها، سياسيا، اقتصاديا، وعسكريا. استمرت تركيا على هذا النهج إلى غاية اندلاع ما يسمى بـ"الربيع العربي" عام ،2011 إذ دفع تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بتركيا إلى وضع سياسة خارجية جديدة للتعامل مع الأوضاع المستجدة في سوريا، بحيث لم يعد يستبعد حزب العدالة والتنمية كلية إمكانية استخدام القدرات العسكرية التركية – في إطار أدوار صراعية اضطرارية-بغرض حماية المصالح التركية، وتحقيق أهداف سياستها الخارجية، على أن يأخذ ذلك شكل التوظيف الذكي بمعنى تأجيل اللجوء إلى الآليات العسكرية إلى ما بعد توظيف الآليات السياسية والاقتصادية. (مخنلف، 2018)

اوضحت دراسة وليد دوزى (2016) بعنوان " الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية

السياسة الخارجية التركية مطلع تسعينات القرن العشرين، تغييرا يكاد يكون جوهريا عما كانت عليه إبان الحرب الباردة، حيث برزت أمام تركيا عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط، كما ظهرت مقاربات سياسية جديدة تهدف إلى استلهام الصيغة العثمانية متعددة المجموعات الاثنية والعرقية للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد الذي أعاد التوازن إلى علاقات تركيا الإقليمية التي لم تولي لها أهمية في السابق بسبب تركيزها المفرط على بناء علاقات صلبة ومتينة مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في أواخر سنة 2002، عمل قادة تركيا الجدد على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا. وكانت البداية هي إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار في الشرق الأوسط. ولكي يكون هذا الدور فاعلاً ومؤثراً تركزت الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية على أهمية التحول الداخلي لاسيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حيث أتاح الإصلاح الداخلي في تركيا وقدراتها الاقتصادية المتنامية بالبروز كراع للسلام في منطقة الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس فقد أبدى قادة تركيا استعدادهم لأتباع دبلوماسية نشطة في الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة وصولاً إلى إنهائها من خلال سياسة تصفير المشاكل. (دوزي،2016)

عرفت دراسة السعيد سعيدى(2014): بعنوان " سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية- العربية" السياسة الخارجية التركية تحولا أساسياً عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 بتركيا، من خلال ما عُرف بسياسة "تعدد البعد" هندسها ووضع معالمها وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو، تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الابعاد، تصفير المشكلات مع دول الجوار، تطور دبلوماسي معتبر، الهدف منها إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة، باعتبارها دولة محورية، مركزية، فاعلة إقليمياً ودولياً، من خلال ما تمتلكه من مصادر للقوة الرخوة، القوة الدبلوماسية والاقتصادية. وقد انعكست هذه السياسة إيجاباً مع العالم العربي عموماً من خلال عملية الانفتاح والتعاون التجاري خاصة مع مصر، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، بعض دول الخليج ودول المغرب العربي.(سعيدي،2014)

تعقيب على الدراسات السابقة:

تُقدم الدراسات السابقة رؤية شاملة ومتكاملة للدور التركي المتنامي في المنطقة العربية، مؤكدةً على أن السياسة الخارجية التركية شهدت تحولًا جذريًا من نهج "صفر مشاكل" إلى سياسة أكثر تدخلًا وحسمًا. وتتفق معظم الأبحاث على أن هذا التحول جاء مدفوعًا بمزيج من العوامل الجيوسياسية، مثل استغلال الفراغ الاستراتيجي في أعقاب الأزمات الإقليمية، وضرورة حماية الأمن القومي التركي من التهديدات المتصاعدة. كما تبرز هذه الدراسات أن تركيا نجحت في توظيف الأزمة السورية كفرصة لإعادة هندسة دورها كقوة إقليمية محورية، مستخدمةً مزيجًا من القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى وجود فجوة بين طموحات تركيا وقدراتها، إلا أن الإجماع العام يؤكد أن أنقرة أصبحت لاعبًا أساسيًا لا يمكن تجاهله. وبذلك، فإن هذه الأبحاث تُثري فهمنا لتعقيد الظاهرة وتأثيرها على موازين القوى في المنطقة.

تستند هذه الدراسة إلى إطار نظري منهجي متكامل يجمع بين النظريات التقليدية والمقاربات الحديثة في العلاقات الدولية، بهدف تقديم تحليل شامل للتحولات في السياسة الخارجية التركية. يرتكز التحليل على ثلاثة محاور رئيسة: العمق الاستراتيجي كمنطلق أولي، والواقعية الكلاسيكية الجديدة كأداة تفسيرية، وأخيراً نظرية الدور الإقليمي والقوة الشاملة كإطار تطبيقي.

1. نظرية العمق الاستراتيجي: منطلق التحول

تُمثّل نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها أحمد داود أوغلو، الأساس الفكري للسياسة الخارجية التركية. تفترض هذه النظرية أن تركيا يجب أن تستثمر موقعها الجغرافي الفريد وتراثها التاريخي والحضاري (العثماني) لتصبح قوة محورية في محيطها الإقليمي. وقد كان تطبيق هذه النظرية في بدايته يهدف إلى إقامة علاقات سلمية مع الجوار تحت شعار "صفر مشاكل"، بهدف تحويل الحدود من مناطق توتر إلى جسور للتعاون (النعيمي، 2009). ومع ذلك، فإن فشل هذه المقاربة في مواجهة تعقيدات "الربيع العربي" كشف عن قصورها، وأدى إلى تحول جذري نحو سياسة التدخل المباشر، وهو ما يستدعي تحليل الأسباب الكامنة خلف هذا التحول.

2. الواقعية الكلاسيكية الجديدة: تفسير العوامل الداخلية

لتقديم تفسير أعمق لهذا التحول، تستخدم الدراسة مقاربة الواقعية الكلاسيكية الجديدة، التي تتجاوز التحليل المادي البحت لقوة الدولة. تفترض هذه المقاربة أن سياسات الدولة لا تتشكل فقط من خلال الضغوطات الخارجية، بل تتأثر أيضًا بعوامل داخلية مثل خصائص النظام السياسي، إدراك القادة، ومؤسسات الدولة.

في الحالة التركية، يمكن تفسير التحول من خلال عوامل داخلية مثل:

عامل القيادة: يُعدّ إدراك الرئيس رجب طيب أردوغان للتهديدات والفرص الإقليمية حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية (محمد فهمي، 2024). فقد أسهمت رؤيته في تبني سياسات أكثر حزماً، خاصة بعد محاولة الانقلاب في عام 2016، مما قوّض من دور المؤسسات التقليدية في صنع القرار.

عامل الأمن: لقد كان سعي تركيا لمنع قيام كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية دافعاً أساسياً للتدخل، مما يجعل هذا التدخل متوافقاً مع المبادئ الأساسية للواقعية الاستراتيجية التي تهتم بتحقيق الأمن والمصالح العليا للدولة (بالاني، 2025).

3. القوة الشاملة ونظرية الدور الإقليمي: إطار تطبيقي

لتحليل الأدوات المستخدمة في تطبيق السياسة التركية، تتبنى الدراسة إطار القوة الشاملة، الذي يدرس التوازن بين القوة الناعمة والقوة الصلبة. في البداية، اعتمدت تركيا على قوتها الناعمة عبر الدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية، واستقبال اللاجئين، ولكن عندما لم تحقق أهدافها المرجوة من خلال هذه الأدوات، تحولت بشكل حاسم إلى استخدام القوة الصلبة عبر التدخلات العسكرية المباشرة في سوريا (خليل، 2013).

أما نظرية الدور الإقليمي، فتُستخدم لفهم كيف غيّر الفاعلون الأتراك رؤيتهم لدورهم في المنطقة. في البداية، سعت تركيا إلى أن تكون "قوة وسيطة" بين الغرب والشرق الأوسط، ولكن بعد تدهور الأوضاع في سوريا، أعادت تركيا تعريف دورها إلى "قوة متدخلة" تسعى لحماية مصالحها القومية. هذا التغير في الإدراك الذاتي للدور يفسر الانتقال من سياسة "العمق الاستراتيجي" التعاونية إلى سياسة أكثر عدائية.

باختصار، تجمع هذه الدراسة بين المقاربات النظرية التقليدية (العمق الاستراتيجي) والحديثة (الواقعية الكلاسيكية الجديدة، نظرية الدور الإقليمي) لتوفير تحليل منهجي عميق يفسر تعقيد السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية وتداعياتها.

المحور الأول : أهداف السياسة التركية في الشرق الأوسط

تعتبر السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط موضوعًا حيويًا ومعقدًا، تتداخل فيه عوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية وأمنية يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذه السياسة،في عدة محاور أساسية:

1. إعادة بناء النفوذ الإقليمي (العمق الاستراتيجي):

تهدف تركيا إلى استعادة دورها كقوة محورية في المنطقة، مستندةً إلى إرثها العثماني. هذه السياسة، التي بلورها أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي"، تقوم على مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران". إلا أن التطورات اللاحقة أدت إلى تحولات كبيرة في هذه الاستراتيجية، حيث أصبحت تركيا تتدخل بشكل مباشر في مناطق النزاع، مثل سوريا وليبيا والعراق، لتعزيز نفوذها. يرتكز هذا المحور على فكرة أن أمن تركيا الداخلي مرتبط بشكل وثيق باستقرار محيطها الإقليمي (Sadi,2022) .

يعد دور تركيا في القضية الفلسطينية أحد التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي، إذ جعلت من القضية الفلسطينية قضية مركزية على المستويين الرسمي والشعبي. وقد استند موقفها من فلسطين إلى رؤيتها لنفسها على أنها دولة مركزية متعددة ومنفتحة، مما يفسر قبولها من قبل جميع الأطراف للقيام بدور الوسيط(Bakir,2012) .

تتجلى هذه السياسة أيضاً في الأزمة السورية، حيث انحازت تركيا إلى جانب المعارضة السورية، بينما دعمت إيران نظام بشار الأسد في الصراع. إضافة إلى ذلك، فقد حارب العديد من الوكلاء الأتراك، الذين لبعضهم صلات بجماعات إرهابية سنية، ضد وكلاء إيران في البلاد (Clingendael,2019).

2. ضمان الأمن القومي

يُعد هذا الهدف من أبرز أولويات السياسة التركية، ويتمثل في حماية حدودها من التهديدات الإرهابية، وخاصة من قبل الجماعات الكردية المسلحة مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) في العراق وسوريا. ولتحقيق ذلك، أقامت تركيا قواعد عسكرية في شمال العراق وسوريا، ونفذت عدة عمليات عسكرية. كما تسعى إلى تأمين حدودها البحرية والاقتصادية في شرق البحر المتوسط، حيث تتصارع مع دول أخرى على حقوق التنقيب عن الغاز.(Aras,2021)

3. تعزيز المصالح الاقتصادية وتأمين موارد الطاقة

تعتبر تركيا من الدول المستوردة للطاقة، لذا فإن تأمين مصادرها وتنويعها يمثل أولوية قصوى. تسعى تركيا إلى أن تكون ممرًا رئيسيًا لنقل الطاقة من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا، من خلال مشاريع أنابيب الغاز مثل مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (TANAP). كما تحاول توسيع أسواقها التجارية واستثماراتها في المنطقة، خاصة في دول الخليج وشمال أفريقيا (,2020Hassan).

على مدار العقد الماضي، تُعد تركيا الدولة الأسرع نموًا في مجال الطاقة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولأنها كانت تستورد كافة احتياجاتها من الغاز والبترول تقريبًا، فقد كان قطاع الطاقة التركي دائمًا مصدرًا للقلق. شكل تأمين مصدر للطاقة موثوق وبأسعار معقولة من خلال التنويع وزيادة الإنتاج المحلي أمرًا بالغ الأهمية، حيث مثّل هذا حجر الزاوية في سياسة الطاقة في تركيا. كما تُعد تركيا منطقة مركزية في حوض البحر المتوسط (Altunışık,2020)

لكونها منطقة لعبور الطاقة بين البلدان العربية وروسيا وبلدان بحر قزوين من ناحية، والسوق الأوروبية من ناحية أخرى، هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل تركيا حلقة وصل مهمة بين مناطق الإنتاج وأوروبا منها: (حسين، 2013، ص293).

- هناك توقعات عن ازدياد الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي وتوقعات بحلول عام 2030 م من ازدياد الاستهلاك من (3100) مليار متر مكعب إلي (4500) مليار متر مكعب.
- وصول حجم الاستهلاك من الغاز الطبيعي ليصل إلى 17.6 مليار متر مكعب خلال ديسمبر عام 2022 م.
- علي صعيد الدول العربية نجد أن ليبيا والجزائر دولتين طورتا معظم احتياطهما وتصدران الجزء الأهم من الغاز عبر الأنابيب, وخصوصاً إلى دول الضفة الشمالية (إيطاليا- فرنسا- إسبانيا- واليونان وتركيا بالدرجة الثانية.)

- تتمتع كل من العراق والسعودية والإمارات بإمكانات كبيرة من الغاز الطبيعي، إلا انها مؤلفة من غاز مرتبط بالنفط، ولا يمكن إنتاجه وتسويقه ,إلا إذا حوفظ على مستويات الإنتاج من النفط الخام، وعلى الرغم من ذلك تعتزم هذه البلدان الوصول إلى قدرة إنتاج تبلغ(500) مليار متر مكعب بحلول عام 2030 م.
- تظل دولة قطر هى الوحيدة التي توفر احتياطي مطور من الغاز الطبيعي، ولديها أنبوب ناقل للغاز نحو تركيا وأوروبا يمكن يستطيع أن ينافس الغاز الإيراني والروسي وبحر قزوين.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن تركيا تمثل محوراً هاماً لعبور الطاقة نحو أوروبا والحوض المتوسط, إذ إنها تمثل الحلقة الأهم ضمن هذا السياق. (عطار ،2012)

4. الدفاع عن حقوق الأقليات التركية:

تُستخدم هذه الورقة بشكل استراتيجي في السياسة الخارجية التركية. تتدخل تركيا في شؤون بعض الدول، مثل العراق وسوريا، بحجة حماية الأقليات التركمانية. هذا التدخل يمنحها شرعية لتعزيز وجودها العسكري والسياسي في تلك المناطق، ويسمح لها بالتأثير على التوازنات الداخلية للدول المجاورة(Kirisci & Ozturk, 2021).

5. التدخل في قضايا العالم الإسلامي:

شهدت السياسة الخارجية التركية، منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، تحولًا استراتيجيًا ملحوظًا نحو تعزيز دورها ونفوذها في قضايا العالم الإسلامي. لم يعد هذا التدخل مقتصرًا على الدبلوماسية التقليدية، بل امتد ليشمل أدوات متنوعة من القوة الناعمة والصلبة، مدفوعة برؤية أيديولوجية وإستراتيجية تهدف إلى استعادة مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة. (Kirisci,2012)

يُعد البعد الأيديولوجي، المستلهم من فكر الإسلام السياسي، أحد المحركات الرئيسية لهذا التوجه. تبنى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه خطابًا يمزج بين القومية التركية والمسؤولية تجاه العالم الإسلامي، مستحضرًا إرث الدولة العثمانية. هذا الخطاب لاقى صدى لدى شرائح واسعة من الرأي العام الإسلامي، مما منح تركيا رأس مال سياسيًا وشعبيًا هائلاً. من الناحية العملية، تجلى هذا التوجه في عدة أبعاد. فعلى المستوى الدبلوماسي، أصبحت تركيا أكثر نشاطًا في منظمة التعاون الإسلامي، وحاولت توظيفها كمنصة لتعزيز مصالحها والدفاع عن قضايا المسلمين. كما تجلى ذلك في مواقفها الحازمة من قضايا مثل القدس، حيث تبنت موقفًا مناهضًا للسياسات الإسرائيلية، وفي دعمها لقضايا الأقليات المسلمة في مناطق مختلفة، مثل قضية مسلمي الروهينجا(Kirisci,2012)

على صعيد آخر، استثمرت تركيا في القوة الناعمة كأداة رئيسية للتأثير. لعبت وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) دورًا محوريًا في تنفيذ مشاريع تنموية وإنسانية في العديد من الدول الإسلامية، مما عزز من صورتها الإيجابية. كما ساهمت المسلسلات التلفزيونية التركية، التي حققت شعبية واسعة في العالم العربي، في نشر الثقافة التركية وتعزيز مكانة تركيا كقوة ثقافية مؤثرة. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت تركيا القوة الاقتصادية عبر الاستثمار في الدول الإسلامية وتوسيع حجم التبادل التجاري، مما خلق شبكة من المصالح المشتركة. (Hinnebusch & Zubaida, 2014).

لم يقتصر التدخل التركي على القوة الناعمة، بل امتد ليشمل القوة الصلبة في بعض الأحيان. تجلى ذلك في تدخلها العسكري في ليبيا وسوريا، حيث كانت تركيا طرفًا فاعلاً في صراعات إقليمية، مستخدمة القوة لحماية مصالحها ودعم حلفائها. كما أقامت تركيا قواعد عسكرية في دول مثل قطر والصومال، مما يعكس طموحها في توسيع نفوذها الجيوسياسي. أدت هذه السياسات إلى تأجيج التنافس مع قوى إقليمية أخرى، مما خلق محورين متنافسين في المنطقة.(Aydın, 2005)

المحور الثاني: التداعيات على الدولة السورية:

من "صفر مشاكل" إلى التدخل المباشر: استعراض التحول الجذري في السياسة التركية من علاقات حسن الجوار والتعاون الاقتصادي مع نظام الأسد، إلى الدعوة الصريحة لإسقاطه والتدخل العسكري المباشر بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011.وهنا مرت تطورات الموقف التركى من الازمة السورية بعدة مراحل وهى:

المرحلة الأولى:مرحلة الدبلوماسية الناعمة:

بدأت هذه المرحلة منذ بداية الثورة السورية حتى أغسطس 2011م وفيها قامت الحكومة التركية بانتهاج سياسة قد تبدو محايدة من خلال تأييدها للمظاهرات ودعم المعارضة السورية من جانب ومن جانب أخر واصلت سياستها فى دعم التغيير السياسي من خلال الضغط على النظام السياسي السورى ومطالبته باجراء إصلاحات فقامت تركيا بإرسال وفود لتبحث مع النظام السورى كيفية التوصل إلى حل الأزمة السورية بهدف الحفاظ على قنوات الاتصال بين البلدين.(Dalacoura, 2012)

المرحلة الثانية: مرحلة الضغط على النظام ودعم المعارضة السورية:

منذ أواخر عام 2011م تحولت السياسة التركية بشكل أكثر تشدداً نتيجة تعنت النظام السوري ورفضه إجراء عمليات إصلاح واستمراره فى عمليات القمع والعنف ضد المتظاهرين ورأت الحكومة التركية بأن إجراء التغيير منخلال النظام السياسي القائم في سوريا أمر من الصعب تحقيقة و بالتالي أصبحت هناك قناعة لدى القيادة التركية بعدم الثقة بالنظام السياسي فى سوريا لذلك تحول الموقف التركي من مرحلة دعم النظام إلي مرحلة مواجهة النظام من خلال استضافتها لعدد من القوى المعارضة وتشكيل المجلس الوطنى السوري برعاية تركيا فى أكتوبر 2011م وعلى غرار ذلك سمحت تركيا لجماعة الاخوان المسلمين السورية بالتحرك في إسطنبول واستضافت بعض قادة الجيش الحر وقيامها بطرد الدبلوماسيين السوريين وسحب الدبلوماسيين الأتراك من سوريا الامر الذى يعنى عدم فتح قنوات اتصال بين البلدين. (عدوان،2015)

المرحلة الثالثة: المطالبة بتسوية الازمة بالطرق الدبلوماسية:

دعمت تركيا كافة المقترحات المقدمة من قبل المنظمات الإقليمية و الدوليةكجامعة الدول العربية والأمم المتحدة بشأن حل الأزمة بشكل سلمى ودبلوماسى ومن أم المبادرات التى قامت بها المنظمات إرسال المبعوث "كوفي أنان" فى مارس 2012م مبعوثاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لحل الأزمة وقد شرع بتقديم خطة للسلام فى سوريا تضمنت مايلى:

- الالتزام بالعمل والتنسيق مع المبعوث المشترك بهدف الاضطلاع بعملية سياسية يقودها السوريون وتلبية متطلبات الشعب السورى.
- العمل على التوصل إلى وقف كافة عمليات العنف المسلحة تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة بما فى ذلك انسحاب الجيش وسحب الاسلحة من المدن السورية وإعادته إلى مواقعه.
- ضمان وصول كافة أشكال المساعدات الانسانية لجميع المناطق المتضررة من جراء الصراع وكذلك ضمان تحرك الصحفيين ووسائل الاعلام بحرية كاملة داخل الأراضي السورية..(Oguzlu, 2012)

المرحلة الرابعة: مرحلة التدخل العسكرى المباشر فى سوريا:

إن من أبرز الأحداث التى أدت إلى ارباك العلاقات التركية السورية إفراغ القنصلية السورية فى مدينةغازى عنتاب بالكامل بتاريخ يناير 2012م فتلك الخطوة تعد إكمالا لعملية إغلاقها التى بدأت فى ديسمبر 2011م كما كان ارتكاب مجزرة الحولة 25 مايو 2012م من الأحداث التى أسهمت فى توسيع الفجوة بين الطرفين لذلك أعلن الرئيس التركى رجب طيب أردوغان أنه لابد من تدخل عسكرى دولى ضد النظام السورى مؤكداً أن هذا التدخل يجب أن يكون طويل الأمد نتيجة لذلك حازت الحكومة التركية فى يوليو 2012 على قرار برلمانى يؤهلها لإجراء عمليات عسكرية استخباراتية خارج الحدود. (جلال،2017،ص54) وتوضح الخريطةالتالية النفوذ التركي فى سوريا. (https://jusoor.co/ar/details/%D9%1B%8AE%D%8)

تقييم التطورات الموقف التركي تجاه الأزمة السورية:

أحدثت الثورات العربية عامة والثورة السورية خاصة تداعيات ونتائج عدة لعل من أهمها مايلى:

- **من الناحية السياسية:**

أدى اندلاع الثورات العربية إلى إرباك الاتراتيجية التركية وخاصة بعد التطورات الأوضاع في سوريا فتركيا وعلى خلاف ما كانت تشهده السياسة التركية الإقليمية من حالة صعود متزايد منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة كانت قد بدأت في انتهاج سياسة "تصفير المشكلات" داخلياً وخارجياً وسعت إلى بناء وتعزيز نفوذها الإقليمي في المنطقة بهدف محاولة تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط وإنهاء حالة الصراع الدائرة في البيئة الإقليمية إلا أن اندلاع الثورات العربية وانتشار نطاقها وتزايد حدتها قد حالت دون استقرار الوضع الإقليمى وأعاقت المساعي التركية لتنفيذ رؤيتها السياسية فى المنطقة وحالت دون جعلها أكثر أمناً واستقراراً. (Kirisci, 2013)

أدى تزايد الإحتجاجات الشعبية التركية وضغط وسائل الإعلام إلى إدراك الحكومة التركية أن التظاهرات التى تم تنظيمها من قبل منظمات المجتمع المدني أمام مقار البعثة السورية فى تركيا إنما أتت اعتراضاً على ما تقوم به الحكومة فى سوريا، كما حدثت انقسامات سياسية إزاء الموقف التركي تجاه الأزمة السورية بينما لم يأت هذا الموقف منفرداً عن بقية مواقف وآراء الحكومة التركية تجاه الكثير من القضايا الخارجية إلا أن البعض قد وصفه بالضعف لأنه يهدد التماسك داخل حزب العدالة والتنمية خاصة أن الأزمة السورية حولت الموقف التركي من موقع دولة قائمة بالوساطة " وسيط" إلى موقع دولة طرف فى الازمة وهذا ما أثار خلافات بينها وبين الأطراف الأخرى في الأزمة السورية. (خليل، 2013)

- **انتكاسات اقتصادية:**

تمثل حالة الفوضى وعدم الاستقرار عدواً للنمو والتقدم الاقتصادى، فقد تعرضت تركيا من جراء الأحداث فى المنطقة بشكل عام والثورة السورية بشكل خاص إلى خسائر اقتصادية ناتجة من تداعيات وعقوبات اقتصادية مفروضة على النظام السياسي السوري من جانب إضافة إلى تلك الخسائر الاقتصادية من جراء توقف التعاملات بين البلدين من جانب آخر ، فصلاً عن أن تطورات الأحداث قد أدى بدوره ومن جانب ثالث إلى توقف المشروع الاقتصادى التركي في المنطقة والذي يقوم على أساس الاقتصاد المفتوح ويعد أحد أهم الركائز الاستراتيجية التركية في سياستها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية. .(Bakir, 2011)

- **من الناحية الإجتماعية:**

إن القرب الجغرافي بين سوريا وتركيا نتج عنه تشابه في التركيبة السكانية بين البلدين فسوريا ذات أغلبية سنية مع وجود أقليات أخرى(كالعلويين، والكراد، والدروز) وكذلك تركيا تتشابه فى التركيبة السكانية لسوريا بشكل كبير منخلال ذلك تبنت تركيا موقفاً من الأزمة السورية متوافقاً مع الطائفة السنية في سوريا الذى عملت على إزاحة النظام السوري من الحكم الذي ينتمي إلى الطائفة العلوية فقد مثل الموقف التركي نقطة تحد في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع التركيبة السكانية التركية التى تنتمي إلى الطائفةالعلوية التى شعرت بالظلم من الموقف التركي خاصة في ظل شعورها أن تركيا قدانحازت إلى أحد أطراف الأزمة دون النظر إلى الطرف الأخر مما أسهم فى حدوث خلل فى أواصر الروابط الاجتماعية. (محفوظ،2012)

- **من الناحية الأمنية والعسكرية:**

على أثر قيام النظام السياسي السوري بالسماح لحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطى الكردستاني بمزتولة نشاطاتهم فى المناطق ذات الغالبية الكردية والقريبة من الحدود التركية فقد رأت تركيا فى ذلك مساسا بأمنها القومي بل وتهديداً للامن والاستقرار داخل تركيا .(Kirisci, 2013)

لم يكن تحول السياسة الخارجية التركية مجرد رد فعل على الأزمة السورية، بل كان انعكاسًا لدوافع استراتيجية أعمق. فقد استلهمت هذه السياسة مبادئ 'العثمانية الجديدة' لتعزيز نفوذ تركيا إقليمياً، مدفوعةً بدوافع أمنية مثل قلقها من تزايد نفوذ القوى الكردية على حدودها الجنوبية، واقتصادية تهدف إلى السيطرة على طرق التجارة ومناطق النفوذ، وأيديولوجية مرتبطة بتصوير تركيا كقوة إقليمية محورية. أدى هذا التدخل إلى نتائج سلبية على الدولة السورية، حيث أسهم في تجزئة الأراضي السورية عبر إنشاء مناطق نفوذ عسكري مباشر، كما غيّر الخريطة الديموغرافية بسبب النزوح السكاني. هذه التداعيات لم تُضعف سيادة الدولة السورية فحسب، بل زادت من تعقيد الصراع وحوّلته إلى ساحة تنافس للقوى الدولية والإقليمية.

ويوضح الجدول التالى العمليات التى قامت بها تركيا ضد سوريا:

اسم العملية	التاريخ	الهدف الأساسي
درع الفرات	أغسطس 2016 – مارس 2017	تطهير الحدود من تنظيم الدولة الإسلامية، ومنع ربط المناطق التي يسيطر عليها الأكراد.

اسم العملية	التاريخ	الهدف الأساسي
غصن الزيتون	يناير 2018 – مارس 2018	القضاء على وحدات حماية الشعب الكردية في منطقة عفرين.
نبع السلام	أكتوبر 2019	إنشاء "منطقة آمنة" على طول الحدود لمنع التهديدات الأمنية وتوطين اللاجئين السوريين.

المحور الثالث: تأثير السياسة التركية على موازين القوى

الدور المتنامي لتركيا في الشرق الأوسط، مؤكدًا أن أنقرة تعتبر المنطقة عمقًا استراتيجيًا لأمنها القومي. تطورت سياسة تركيا من الدبلوماسية والاقتصاد إلى استخدام القوة العسكرية لضمان مصالحها، مستغلةً تراجع القوى العربية التقليدية مثل العراق وسوريا. نجحت تركيا في إقامة علاقات اقتصادية قوية مع دول الجوار والخليج، مما ساعدها على تقليل التحسس من سياستها التي يراها البعض محاولة لـ "عثمنة" المنطقة. كما أظهرت قدرات عسكرية حاسمة في نزاعاتها مع اليونان وفي مواجهة حزب العمال الكردستاني. في سوريا، كان لتركيا دور محوري في دعم الفصائل المسلحة لتقويض نفوذ نظام الأسد وإيران، وفي الوقت نفسه، نجحت في إقناع الأكراد بالاندماج في الدولة السورية. يرى النص أن تركيا هي "الخيار الأمثل" لشرق أوسط جديد، خاصة في ظل فشل المشروع الإيراني القائم على "تصدير الثورة" وتراجع نفوذ طهران. وتواصل تركيا الحفاظ على علاقات متوازنة ومعقدة مع قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، مما يمنحها هامشًا واسعًا للمناورة. بشكل عام، تقدم تركيا كقوة صاعدة ومنظمة تستخدم مزيجًا من القوة الصلبة والناعمة لتشكيل موازين القوى في المنطقة، وتصبح لاعبًا أساسيًا لا يمكن تجاهله في أي تسوية مستقبلية. (الخطاب, 2025)

شهد أواخر عام 2020، وتحديدا بعد فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة، وتراجع نفوذ الإسلام السياسي عربيا، بدأت تركيا في مراجعة هادئة لسياستها الخارجية نحو خفض التصعيد والانفتاح على الفواعل الإقليمين، في محاولة لإعادة التوازن بين مصالحها الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية، مدفوعة بضرورات اقتصادية وسياسية.

ففي الخليج العربي، أعادت تركيا ضبط علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة، بعد سنوات من الخلافات حول ملفات إقليمية مثل ليبيا وقطر، حيث تم تبادل الزيارات رفيعة المستوى منذ 2021، شملت زيارة ولي عهد أبو ظبي إلى أنقرة، ثم زيارة أردوغان إلى أبو ظبي، التي وقعت خلالها اتفاقيات استثمارية واسعة. كما طويت مع السعودية صفحة الخلافات المتعلقة بقضية مقتل خاشقجي، خاصة بعد زيارة الرئيس التركي للرياض في 2022 وزيارة ولي العهد السعودي إلى أنقرة وإعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية.

ومع مصر، انطلقت محادثات استكشافية منذ مايو 2021، في مسار تدريجي متحفظ لتطبيع العلاقات، شمل زيارات دبلوماسية وتنسيق أمني منخفض الوتيرة. وفي إطار التنسيق المصري التركي، بدأت تركيا فتح قنوات تواصل مع الشرق الليبي، بما في ذلك استقبال شخصيات محسوبة على البرلمان الليبي وقائد الجيش خليفة حفتر، في محاولة لإعادة التوازن لسياستها الليبية وعدم الاكتفاء بدعم حكومة طرابلس، وبلغت هذه الجهود ذروتها بمحاولة تمرير مذكرة التفاهم بحرية في البرلمان التركي مؤخرا، في خطوة لتأكيد شرعية وجودها في غرب ليبيا، وسط جدل داخلي ليبي واسع. كما لم تُخف أنقرة رغبتها في إعادة فتح قناة حوار مع دمشق، إذ أبدت تركيا مرونة واضحة تجاه المصالحة مع بشار الأسد، إلا أن تلك المساعي ووجهت برفض الأخير، لذا سارعت تركيا إلى ترتيب علاقاتها مع الحكومة السورية الجديدة بعد سقوط الأسد، وبدأت اتصالات غير معلنة لترتيب الوضع الأمني شمال سوريا، خاصة في ظل الانسحاب الأمريكي التدريجي وعودة النفوذ الروسي.

أما بالنسبة للجوار الأوروبي، فقد تجدد التنسيق مع اليونان بعد سنوات من التصعيد في شرق المتوسط، فرغم استمرار الخلافات الحدودية، شهدت العلاقات نبرة أقل حدة منذ زلزال تركيا المدمر في فبراير 2023، حيث سارعت أثينا إلى تقديم مساعدات إنسانية، كما قدمت تركيا الدعم لليونان بعد حرائق الغابات، مما فتح نافذة لتقارب إنساني أعقبته لقاءات وزارية متتالية. كما بدأت خطوات تطبيعية مباشرة مع أرمينيا، شملت افتتاح رحلات جوية بين إسطنبول ويريفان وتعيين مبعوثين خاصين، في محاولة لتجاوز عقود من القطيعة والعداء.

إضافة إلى ذلك، سعت أنقرة إلى الموازنة الدقيقة بين علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا؛ فمن جهة، احتفظت بمنظومات دفاعية من موسكو، ومن جهة أخرى، لعبت دور الوسيط في الأزمة الأوكرانية وشاركت في مبادرات الحبوب بالتعاون مع الأمم المتحدة، دون الإضرار بعضويتها في الناتو أو بشراكاتها الدفاعية الغربية. (الخطاب, 2025)

تطورات العلاقة التركية بموازين القوى الدولية:

إعادة ضبط العلاقات الإقليمية:

في منطقة الخليج العربي، شهدت العلاقات التركية تحسنًا ملحوظًا مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. فبعد سنوات من الخلافات، تم تبادل الزيارات رفيعة المستوى وتوقيع اتفاقيات استثمارية واسعة، كما تم تجاوز الخلافات المتعلقة بقضية خاشقجي، مما أدى إلى إعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية.

تبحث تركيا، بعد فوز رئيسها رجب طيب أردوغان بالانتخابات، عن تعزيز علاقاتها مع دول الخليج، مؤكدة على نهج "زيادة الأصدقاء وتقليل الخصوم" لتحقيق مصالح مشتركة. هذه الجولة الخليجية لأردوغان تعد خطوة مهمة في مسار تحول السياسة الخارجية التركية نحو دول كانت على خلاف معها لسنوات.

تُظهر العلاقات التركية السعودية تحسنًا ملحوظًا، حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى 3.4 مليارات دولار في النصف الأول من هذا العام، بهدف رفعه إلى 10 مليارات دولار على المدى القصير. هذا التحسن جاء بعد تجاوز خلافات عميقة سببها اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، حيث أكد الطرفان على أن الاستفادة المتبادلة هائلة.تتميز العلاقة مع قطر بأنها شراكة استراتيجية، حيث وصفت بأنها وصلت إلى مستوى عالٍ من التعاون الاقتصادي والأمني، مدفوعة بإرادة سياسية قوية. تعززت هذه العلاقة بشكل خاص بعد دعم قطر لتركيا خلال محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، ودعم تركيا لقطر خلال أزمة الحصار عام 2017.

كما تشهد العلاقات التركية الإماراتية طفرة متنامية، خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة. فقد بلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين حوالي 19 مليار دولار في 2022، مع سعي لزيادته إلى 40 مليار دولار خلال خمس سنوات. يؤكد خبراء أن هذا التقارب يعود إلى تفاهم شخصي بين قادة البلدين.

بشكل عام، يعكس التقارب الاقتصادي التركي الخليجي أولوية أنقرة للمصالح الاقتصادية على الأيديولوجيا. من المتوقع أن يكون هذا التقارب دافعًا لإيجاد مجالات مشتركة لحل الصراعات الإقليمية، بما يخدم المصالح الاستراتيجية لجميع الأطراف. (مجاهد,2022)

فيما يخص مصر، بدأت تركيا محادثات استكشافية تدريجية لتطبيع العلاقات منذ عام 2021، وشمل ذلك التنسيق الأمني. هذا التقارب دفع تركيا إلى فتح قنوات تواصل مع الشرق الليبي، بما في ذلك البرلمان الليبي والجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر، في محاولة لتحقيق التوازن في سياستها الليبية وعدم الاقتصار على دعم حكومة طرابلس.

أما في سوريا، لم تُخف أنقرة رغبتها في إعادة الحوار مع دمشق، وأبدت مرونة تجاه المصالحة مع بشار الأسد. وبعد سقوط نظام الأسد، سارعت تركيا لترتيب علاقاتها مع الحكومة السورية الجديدة، وبدأت اتصالات لتنظيم الوضع الأمني شمال سوريا، خاصة في ظل الانسحاب الأمريكي وتزايد النفوذ الروسي (الخطاب ,2025)

التعامل مع الجوار الأوروبي والقوى الكبرى

تجدد التنسيق بين تركيا واليونان بعد سنوات من التوتر في شرق المتوسط، خاصة بعد الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا عام 2023، حيث فتحت المساعدات الإنسانية التي قدمتها أثينا نافذة للتقارب. كما بدأت أنقرة خطوات لتطبيع العلاقات مع أرمينيا، من خلال افتتاح رحلات جوية وتعيين مبعوثين خاصين.

على صعيد القوى الكبرى، سعت تركيا إلى الموازنة بين علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا. فمن جهة، احتفظت بمنظومات دفاعية روسية (-400S)، ومن جهة أخرى، لعبت دور الوسيط في الأزمة الأوكرانية وشاركت في مبادرات الحبوب، مع الحفاظ على عضويتها في حلف الناتو. هذا التوازن سمح لها بتجنب العزلة الدولية وتخفيف الضغط الاقتصادي. (فهمي, 2024)

النتائج والمناقشة:

- الدوافع المركبة للسياسة الخارجية التركية: كشفت الدراسة أن سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية لم تكن مجرد رد فعل آني، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عدة عوامل متداخلة. أولاً، كان هناك دافع أيديولوجي متجذر في مبادئ "العثمانية الجديدة" التي تبناها حزب العدالة والتنمية، والتي تسعى لاستعادة مكانة تركيا كقوة محورية. ثانيًا، كان الدافع الأمني محركًا أساسيًا للتدخل، وخاصة هاجس الأمن القومي من التمدد الكردي على حدودها. وثالثًا، استغلت تركيا الفراغ الجيوسياسي الذي خلفه "الربيع العربي" لتأكيد نفوذها، مما يعزز الفرضية القائلة بأن السياسة الخارجية ليست مجرد استجابة للأحداث، بل هي جزء من رؤية استراتيجية أوسع.
- مسار التحول البراغماتي في الدور التركي: أوضحت الدراسة أن الدور التركي في سوريا تطور بشكل منهجي من مرحلة "الدبلوماسية الناعمة" التي تبنتها في البداية تحت شعار "صفر مشاكل"، إلى مرحلة "التدخل العسكري المباشر". هذا التحول لم يكن فشلًا، بل كان تحولًا براغماتيًا في الاستراتيجية، حيث استخدمت تركيا أدوات القوة الصلبة عندما لم تحقق القوة الناعمة أهدافها، مما يؤكد أن تركيا قادرة على التكيف مع التطورات الميدانية.
- تأثير آليات التدخل على بنية الدولة السورية: أظهرت الدراسة أن تركيا استخدمت آليات متعددة ومتنوعة للتأثير على الأوضاع في سوريا، من خلال الدعم العسكري لفصائل المعارضة، وتنفيذ عمليات عسكرية مباشرة. هذا التدخل لم يؤثر فقط على التوازنات العسكرية، بل أدى إلى تفكيك بنية الدولة السورية وتجزئة أراضيها، وإضعاف سيادتها المركزية، مما يثير تساؤلات عميقة حول مستقبل وحدة سوريا في ظل وجود مناطق نفوذ متعددة.

- تعقيد مسار الحل السياسي والتبعات الإنسانية: أكدت الدراسة أن الوجود التركي في الشمال السوري عقّد الحل السياسي للأزمة، وحوّل سوريا إلى ساحة مفتوحة لتنافس القوى الكبرى والإقليمية، مما أدى إلى تهميش المسارات الدبلوماسية الشاملة. كما أن التدخل أفرز تداعيات إنسانية خطيرة، حيث أصبح ملف اللاجئين والنازحين أداة ضغط سياسي واقتصادي في يد تركيا.
- تداعيات الوجود التركي على المدى الطويل: اختتمت الدراسة بتقديم رؤية لمستقبل العلاقة بين تركيا وسوريا، حيث تُشير النتائج إلى أن الوجود التركي أصبح حقيقة ثابتة وعاملًا بنيويًا في أي تسوية مستقبلية. إن فهم هذا الدور المتشابك هو مفتاح لفهم المشهد المستقبلي للعلاقات بين البلدين، وانعكاساته على الأمن والاستقرار في المنطقة ككل، وهو ما يبرز أهمية الدراسة في تحليل هذه الظاهرة.

استنتاجات الدراسة:

- دوافع السياسة الخارجية التركية: كشفت الدراسة أن سياسة تركيا تجاه سوريا لم تكن مجرد رد فعل، بل كانت نتاجًا لتفاعل معقد بين دوافع أيديولوجية، وأمنية، واقتصادية. شكّلت نظرية "العمق الاستراتيجي" ورؤية "العثمانية الجديدة" أساسًا فكريًا لعودة تركيا كقوة محورية. في الوقت نفسه، كانت دوافع الأمن القومي، المتمثلة في منع قيام كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية، هي المحرك الرئيسي للتدخل العسكري المباشر.
- تطور الدور التركي: تطور الدور التركي في سوريا بشكل منهجي وبراغماتي من مرحلة "الدعم السياسي" للمعارضة إلى مرحلة "التدخل العسكري المباشر". هذا التحول يعكس فشل استراتيجية "صفر مشاكل" وقدرة تركيا على الانتقال من استخدام القوة الناعمة إلى القوة الصلبة عندما لم تحقق أهدافها الأولية.
- تأثير آليات التدخل: استخدمت تركيا مجموعة متنوعة من الأدوات للتأثير في سوريا، بما في ذلك الدعم العسكري لفصائل المعارضة، والوجود العسكري المباشر. أدت هذه الآليات إلى تجزئة الأراضي السورية من خلال إنشاء مناطق نفوذ مباشرة، مما أضعف بشكل كبير سيادة الدولة ووحدتها.
- الآثار على سيادة الدولة: الوجود العسكري التركي لم يؤثر فقط على التوازنات العسكرية، بل أدى بشكل مباشر إلى تقويض سيادة الدولة السورية وتعميق حالة التشرذم والانقسام. هذا التدخل عقّد بشكل كبير مسار الحل السياسي للأزمة، وحوّل سوريا إلى ساحة مفتوحة لتنافس القوى الكبرى.
- الانعكاسات الإنسانية: كانت للانعكاسات الأمنية والإنسانية للتدخل التركي آثار سلبية عميقة؛ فقد تسببت العمليات العسكرية في نزوح السكان وتغيير التركيبة الديموغرافية، كما تحولت قضية اللاجئين إلى ورقة ضغط سياسي في يد تركيا.
- السيناريوهات المستقبلية: في ضوء التطورات الحالية، فإن الوجود التركي في سوريا أصبح حقيقة ثابتة وعاملًا بنيويًا في أي تسوية مستقبلية. إن فهم هذا الدور المتشابك أمر أساسي لاستشراف مستقبل الاستقرار في المنطقة.

التوصيات:

توصيات لصناع القرار السياسي:

- تفعيل الدبلوماسية الوقائية: يجب على صانعي القرار العرب بناء استراتيجيات دبلوماسية استباقية وفاعلة لمنع تحوّل النزاعات الإقليمية إلى ساحات تدخل للقوى الخارجية. ينبغي عليهم تعزيز التنسيق الإقليمي المشترك لإنشاء آليات عمل جماعي لمواجهة التحديات الأمنية.
- بناء القدرات الذاتية: من الضروري تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للدول العربية لتقليل الاعتماد على القوى الخارجية. هذا يشمل تنويع الشراكات الاستراتيجية بما لا يضع كل البيض في سلة واحدة، والاستثمار في التكنولوجيا والصناعات الدفاعية.
- توحيد المواقف: على الدول العربية أن تتجاوز خلافاتها وتوحّد مواقفها تجاه القضايا المشتركة، وخاصةً في التعامل مع الأزمات الإقليمية. إن غياب موقف موحد يترك فراغًا تستغله قوى مثل تركيا لتعزيز نفوذها.

توصيات للباحثين المستقبليين:

- توسيع الإطار النظري: يُنصح الباحثون بالخروج من الأطر النظرية التقليدية (مثل الواقعية والليبرالية) واستكشاف مقاربات جديدة (مثل ما بعد الواقعية) لفهم الدوافع الأيديولوجية والثقافية التي تحرك السياسة الخارجية التركية.
- تحليل أدوات القوة الناعمة: يجب على الدراسات المستقبلية أن تُركز بشكل أكبر على تحليل أدوات القوة الناعمة التركية (مثل الدراما التلفزيونية، والمساعدات الإنسانية) وتأثيراتها على الرأي العام العربي، وكيفية استخدامها كأدوات لتعزيز النفوذ السياسي.

- دراسة علاقة تركيا بالفاعلين غير الحكوميين: من المهم إجراء بحوث معمّقة حول طبيعة العلاقة بين تركيا والجماعات المسلحة في سوريا، وتأثير هذه العلاقة على الأمن الإقليمي والدولي.

توصيات للتعامل مع التداعيات المستقبلية للدور التركي:

- دعم الحل السياسي الشامل في سوريا: يجب على المجتمع الدولي والقوى الإقليمية العمل على إيجاد حل سياسي شامل في سوريا، يضمن وحدة أراضيها وسيادتها. هذا الحل هو السبيل الوحيد لإخراج القوات الأجنبية من البلاد، بما في ذلك القوات التركية، وإنهاء حالة الانقسام.
- وضع استراتيجية للتعامل مع ملف اللاجئين: ينبغي صياغة استراتيجية دولية وإقليمية واضحة للتعامل مع ملف اللاجئين السوريين، مع التركيز على توفير بيئة آمنة لعودتهم الطوعية، وضمان عدم استخدام هذا الملف كورقة ضغط سياسي من قبل أي طرف.
- مراقبة التغييرات الديموغرافية: يجب على المنظمات الدولية والمجتمع المدني رصد التغييرات الديموغرافية التي تحدث في شمال سوريا بسبب التدخلات العسكرية التركية. هذا الرصد ضروري للحفاظ على حقوق السكان الأصليين وتوثيق الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي.

الخاتمة:

في الختام، يُظهر الدور السياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا في سوريا، أنه ليس مجرد رد فعل على الأزمات، بل نتاج رؤية استراتيجية عميقة تُعرف بـ"التحول الجيوسياسي التركي" التي تهدف إلى إعادة تشكيل مكانة تركيا كقوة محورية. هذا الدور يمكن تحليله من منظورين أساسيين: منظور الواقعية الجديدة، الذي يرى أن تركيا تستغل الفراغ الإقليمي لتعظيم مصالحها الأمنية، ومنظور البنائية الاجتماعية، الذي يركز على دور الأيديولوجيا "العثمانية الجديدة" في توجيه سياستها الخارجية.

لقد أحدث التدخل التركي في سوريا تداعيات هيكلية طويلة الأمد تتجاوز مجرد تعقيد الصراع. فقد أدى إلى تفكيك السيادة السورية عبر إنشاء مناطق نفوذ دائمة تحت الإدارة التركية المباشرة، مما يثير تساؤلات جدية حول مستقبل وحدة البلاد. كما أسهم في تغيير الخريطة الديموغرافية لمناطق شمال سوريا، مما يمثل تحديًا كبيرًا أمام أي تسوية سياسية مستقبلية. هذا الوجود التركي حول سوريا إلى ساحة مفتوحة لتنافس القوى الكبرى والإقليمية، مما يجعل من الصعب إيجاد حل سلمي.

بينما قد تتبنى تركيا سياسات أكثر مرونة في المستقبل، فإن تأثيرها على سوريا بات حقيقة ثابتة. إن وجودها العسكري والاقتصادي والثقافي في الشمال السوري لم يعد ظاهرة مؤقتة، بل أصبح عاملاً بنيويًا يجب أخذه في الحسبان عند صياغة أي حل سياسي شامل. إن فهم هذه التحولات المعقدة هو مفتاح لفهم المشهد المستقبلي للمنطقة، حيث لم تعد القوى التقليدية هي وحدها التي ترسم خرائط النفوذ.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، خ. (2007). العراق ودول الجوار: دور العراق كعامل توازن. مجلة السياسة الدولية، (7)، 161.
- أحمد، ح. ع. ح. ر. (د.ت). في القوة، السلطة، والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي. مركز الإسكندرية للكتاب.
- أحمد، ي. خ. (2025). أثر الأزمة السورية على المكانة الدولية لتركيا (2011-2023). مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 52(5)، 1-15.
- جلال، أ. ع. (2024). أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي: دراسة حالة الفترة من 2011 -2021. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 22، 6-47.
- جلال، س. (2017). السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- حسين، ح. ع. (2013). الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (41)، 293.
- الخزاعلة، ي. أ. (2025). أثر الأزمة السورية على المكانة الدولية لتركيا (2011-2023). مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 52(5)، 1-15.
- الخطاب، ف. (2025). تركيا في الشرق الأوسط الجديد: لاعب أم صانع قواعد. الجزيرة نت. تم الاسترجاع من: https://www.ajnet.me/opinions/2025/4/ 14
- دليان، ا. م.، & إبراهيم، ل. خ. (2023). الدور التركي إزاء المنطقة العربية بعد العام 2011: المحددات والفرص. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، (28)، 79-91.
- دوزي، و. (2016). الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 3(2)، 280-300.
- رشوان، ح. ع. (د.ت). في القوة، السلطة، والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي. مركز الإسكندرية للكتاب.

- رشدي عرفات، د. (2022). التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية-تقييمية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 16(15)، 288-344.
- سعيد، ع. م. (2012). سوريا وتركيا: نقطة التحول أم رهان تاريخي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- سعيدي، س. (2014). سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية. مجلة المفكر، 9(1)، 439-479.
- عطار، ع. م. (2012). موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط وجنوب شرقه. في كتاب تركيا والعرب: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 367-370.
- عدوان، أ. (2015). تطور العلاقات التركية – السورية في الفترة من 2000 وحتى عام 2012. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- فهمي، أ. م. (2024). السياسة الخارجية التركية: قراءة في التحديات والإنجازات من خلال استطلاع للرأي العام. مركز شاف للدراسات. تم الاسترجاع من/ : https://shafcenter.org/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA/
- مخنف، س. (2018). البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة سوريا (2011-2018). مجلة مدارات سياسية، (5)، 21-46.
- محفوظ، ع. س. (2012). سوريا وتركيا: نقطة التحول أم رهان تاريخي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مجاهد، م. (2022). هل العلاقات التركية الخليجية على أعتاب مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بعد إعادة انتخاب أردوغان. بي بي سي عربي. تم الاسترجاع من: https://www.bbc.com/arabic/articles/cjydlo5wd4j0
- النعيمي، أ. (2009). السياسة الخارجية. دار زهران للنشر والتوزيع.
- النعيمى، أ. (2009). السياسة الخارجية. دار زهران للنشر والتوزيع.
- بالاني، س. ف. ع. (2025). التدخل التركي في سوريا بعد 2011: دراسة تحليلية من منظور الواقعية الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن والعلاقات الإقليمية. مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، 18(28)، 1-28.
- خليل، م. ع. (2013). تركيا والأزمة السورية: إعادة تدوير الاتجاهات. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- تركيا والمعارضة السورية المسلحة: الجماعات الإسلامية القومية. (2019). تم الاسترجاع من: https://www.clingendael.org/pub/2019/strategies-of-turkish-proxy-warfare-in-northern-syria/-turkey-and-the-armed-syrian-1/ 10.1177/0022343320959461-opposition-from-free-syrian-army-to-syrian-national-army

ثانياً: المراجع الأجنبية

- AltunıŞık, M. B. (2020). Turkey's eastern Mediterranean quagmire. Middle East Institute. Retrieved from: https://bit.ly/3FLqazM
- Aras, B. (2021). The Geopolitics of Turkey's Middle East Policy: A Critical Perspective. Turkish Studies, 22(4), 598-580.
- Aydın, M. (2005). Turkey's Foreign Policy and the Kurdish Question. Frank Cass.
- Bakir, H. A. (2011). Turkish – Iranian Relations in The Shadow Of The Arab Revolutions: A Vision Of The Present And The Future. Al Jazeera Center For Studies.
- Bakir, A. H. (2012). Turkey and the Palestinian Question in the Shadow of the Arab Spring. Al-Jazeera Center for Studies.
- Dalacoura, K. (2012). The 2011 Uprisings In The Arab Middle East: Political Change And Geopolitical Implications. International Affairs, (334), 76.
- Hassan, O. (2020). Turkey's military intervention in Syria: objectives and implications. Middle East Policy, 27(3), 115-101.
- Hinnebusch, R., & Zubaida, S. (Eds.). (2014). The Foreign Policies of Middle East States. Lynne Rienner Publishers.
- KiriŞci, K. (2013). Turkey and The Arab Spring: Challenges and Opportunities for Regional Integration. Global Turkey in Europe, Istanbul Policy Center. pp. 11-1.
- KiriŞci, K. (2012). The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Justice and Development Party. Routledge.
- Kirisci, K., & Ozturk, B. (2021). Turkey and the Middle East: From Zero Problems to Multiple Conflicts. I.B. Tauris.
- Oguzlu, T. (2012). The Arab Spring And The Rise OF the 2.0 VersionOf Turkey Zero Problems With Neighbors Policy. Center For Strategic Research, (1), 6.
- Sadi, S. (2022). Turkey's Foreign Policy in the Middle East: New Directions and Challenges. Journal of Middle Eastern Studies, 58(2), 220-201.